

Document: EB 2020/129/R.8
Agenda: 6(a)
Date: 21 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Fabrizio Felloni

نائب مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: +39 06 5459 2361
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة

روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

محاضر الدورة الثامنة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد المداولات التي جرت في الدورة الثامنة بعد المائة للجنة التقييم المنعقدة افتراضيا في 1 أبريل/نيسان 2020 في المحاضر الحالية.

2- وما أن تصادق لجنة التقييم على هذه المحاضر، سيتم تشاطرها مع أعضاء المجلس التنفيذي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- حضر الدورة أعضاء اللجنة عن الكامبيرون وفرنسا والهند وإندونيسيا (الرئيس) واليابان والمكسيك وهولندا ونيجيريا وسويسرا. وحضر مراقبون صامتون من بنغلاديش والصين والجمهورية الدومينيكية وفنلندا والمملكة المتحدة. وحضر الدورة أيضا نائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ والقائم بأعمال مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج، وأخصائي سياسات العمليات والنتائج؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2020/108/W.P.1)

4- يشمل جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لسيراليون؛ (4) توليفة تقييمية بشأن التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية؛ (5) ورقة النهج: التقييم المواضيعي لمساهمة الصندوق في تأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ؛ (6) مناقشة الاختصاصات المنقحة للجنة التقييم؛ (7) مشروع خطة العمل المنقحة لتنفيذ الإجراءات والتوصيات الرئيسية لاستعراض الأقران لوظيفة التقييم في الصندوق؛ (8) مسائل أخرى.

5- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال كما هو وارد في الوثيقة EC 2020/108/W.P.1، مع إضافة تحديث شفوي بشأن تطبيق الأجهزة المتنقلة Leaf وتحديث بشأن جدول الأعمال المنقح للجنة التقييم لعام 2020 تحت البند "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لسيراليون (EC 2020/108/W.P.2)

6- رحبت اللجنة بالتقييم الأول للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لسيراليون، الذي يغطي الفترة من عام 2003 إلى عام 2018، وشكرت مكتب التقييم المستقل على الوثيقة المكتوبة بشكل جيد. ووافق الأعضاء على النتائج والتوصيات، مشيرين إلى أنه سيتم تناولها في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد الذي سيُقدم إلى الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للمجلس. كما أعرب الأعضاء عن تقديرهم لرد الإدارة على تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وموافقتها على التوصيات.

7- وهنا الأعضاء الصندوق على أدائه في هذا السياق الهش، مشيرين إلى الدور الحاسم الذي أداه الصندوق في استعادة الأصول الإنتاجية والبنية التحتية في السنوات التي تلت الحرب الأهلية الطويلة وتفشي فيروس إيبولا اللاحق. وشكرت حكومة سيراليون الصندوق على الدعم المقدم لتعزيز الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى العمل مع الصندوق لزيادة إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية على النحو المتوخى في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد.

8- وأكدت اللجنة صلة التوصية الثانية بشأن أهمية تنويع الإنتاج وزيادة التركيز على التغذية لتحسين الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، أبرز أحد الأعضاء أنه ينبغي الحفاظ على الخبرة والمعرفة المكتسبة في زراعة المحاصيل الأساسية وحذر من أن التنويع نحو الإنتاج الحيواني ستنرتب عليه زيادة الاستثمارات والمزيد من المخاطر.

- 9- وبينما أعرب عن تأييد للتوصية المتعلقة بوضع استراتيجية قطرية بشأن الشباب، أشار الأعضاء إلى أنه ينبغي أيضا تناول مسألة التمايز بين الجنسين وتمكين المرأة.
- 10- ولاحظ الأعضاء أن معظم الأهداف قد تحققت، غير أنهم التمسوا توضيحا فيما يتعلق باستخدام الفوائد والنتيجة التي تفيد بأن صغار المزارعين قد استفادوا من أنشطة التمويل الريفي بقدر أقل مما كان متوقعا. وأشار الأعضاء، على وجه الخصوص، إلى أن مصرف Apex لم يتمكن من وضع نموذج مصرفي مقنع لصغار المزارعين، وأن الصندوق لم يضع بدوره استراتيجية فعالة للتصدي لهذا التحدي. وعلاوة على ذلك، استفسر أحد الأعضاء عن مدى إعادة موازنة استراتيجية الصندوق في سيراليون نحو زيادة التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية والزراعة صغيرة النطاق.
- 11- وأوضحت الإدارة أنه كان من المتوقع أن توفر مبادرات التمويل الريفي 30 في المائة من إرضائها للزراعة، ولكن لم يتحقق سوى 20 في المائة. ولذلك تم إنشاء وحدة للأعمال الزراعية تابعة لمصرف Apex وجرى وضع سياسة بشأن الإقراض الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مرفق تمويل خاص بأموال مخصصة للزراعة. وأعربت الإدارة عن أملها في أن تؤدي هذه التدابير إلى تحسينات وتُمكن المشروعات الجديدة من تحقيق أهدافها.
- 12- وأعرب أحد الأعضاء عن تقديره لزيادة الانخراط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البلد ورحب بالتزام الإدارة بتعزيز الحضور القطري للصندوق ومشاركته في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه ينبغي أن تستند هذه الشراكات إلى أوجه التآزر ويمكن أن تثبت قيمتها في تعزيز بناء القدرات وإدارة المعرفة. وكانت الشراكة بين الصندوق والحكومة أساسية أيضا في ضمان وجود نظام قوي للرصد والتقييم للتصدي للمخاطر واستخلاص الدروس المستفادة.
- 13- وقدم أحد الأعضاء استفسارات كتابة، والتمس الحصول على معلومات إضافية عن إشراك الشباب في الزراعة واستراتيجية تسويق محددة للمنتجات الزراعية. وأفادت الإدارة بأن الشباب يشارك بشكل مباشر وغير مباشر في الأنشطة الزراعية من خلال مشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية: كمتعاقدين وكمنسقين رئيسيين ومدرسين في مدارس المزارعين الحقلية وكعمالة في عمليات استصلاح الطرق الفرعية والمسارات الزراعية والبناء وكعمال في مراكز الأعمال الزراعية. وتُبذل جهود أيضا مع الحكومة وشركاء التنمية الآخرين لوضع استراتيجية بشأن الشباب من أجل مواصلة استهداف جميع الشباب. وفيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية، كانت الأنشطة المتعلقة بالقيمة المضافة وإنشاء مراكز الأعمال الزراعية ودعم معلومات السوق من بين الأنشطة التي يجري تنفيذها.
- 14- وردا على الملاحظة التي تفيد بأن المدخلات عالية الجودة لم تكن متاحة للمزارعين، أفرت الإدارة بأن ذلك كان أحد التحديات الرئيسية التي واجهها البرنامج القطري خلال أزمة فيروس إيبولا، حيث تعطلت سلاسل التسليم وبالتالي تعذر تسليم البذور والأسمدة والمعدات الآلية عالية الجودة في الوقت المناسب لصغار المزارعين. ولا يزال هذا التحدي قائما بسبب جائحة كوفيد-19 الجارية. وستكفل الإدارة اتخاذ ترتيبات خاصة لضمان تسليم المدخلات قبل موسم الزراعة.
- 15- وأوضحت الإدارة أيضا أنه تم اتخاذ خطوات عند تصميم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد لتناول مسألة الاستفادة من خلال استهداف المستفيدين من المشروعات السابقة لضمان استمرارية الفوائد، ومن خلال إنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تيسير الروابط مع القطاع الخاص وبين سلاسل القيمة لتعزيز الاستفادة والفوائد طويلة الأجل. وأكدت الإدارة أيضا أن جميع التدخلات في سيراليون كانت وستظل متجذرة بقوة في المجتمعات المحلية وتعمل بتوجيه منها. غير أنه لوحظ أنه يتعين تعزيز الصلة بين زيادة الدخل وتحسين الأمن الغذائي لتمكين حدوث التحول الريفي المؤثر في نهاية المطاف.

البند 4 من جدول الأعمال: توليفة تقييمية بشأن التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية (EC 2020/108/W.P.3)

- 16- هنأت اللجنة مكتب التقييم المستقل على التوليفة التقييمية الجيدة التنظيم والشاملة، ورحبت برد الإدارة عليها. ووافق الأعضاء على التوصيات الرئيسية، وهي الحاجة إلى أن يقوم الصندوق بما يلي: (1) تولى الملكية المؤسسية للتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية؛ (2) تحقيق التوافق بين التصميم ومستويات الموارد المناسبة للتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية من أجل تحقيق نتائج قوية؛ (3) اعتماد أدوات تمويل مراعية للتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية وتدعم النهج الموجه نحو الطلب.
- 17- ولاحظ الأعضاء النطاق الواسع للتوليفة التقييمية، بدءاً بأول مشروع للتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية الذي تم تنفيذه في عام 1982، واستمراراً بفترة الذروة للاستثمارات المتعلقة بالتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية من عام 1990 إلى عام 2007 وانتهاءً بالعمليات المنفذة في الماضي القريب عندما أصبحت تُهَج سلسلة القيمة أكثر بروزاً في عمليات الصندوق، مما أدى إلى انخفاض طفيف في النهج المتعلقة بالتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية.
- 18- ورحبت اللجنة بنتائج التوليفة، ولا سيما أن المشروعات المتعلقة بالتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية فعالة، وتسد فراغاً مؤسسياً ولا سيما في المناطق النائية والأوضاع الهشة، وتساعد على بناء القدرات والاستدامة على مستوى المجتمعات المحلية.
- 19- وطلب الأعضاء توضيحاً بشأن الاختلافات في تطبيق عمليات التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية في مختلف المناطق والمفاضلات المحتملة في تنفيذ المزيد من مشروعات التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية دون تعريض الكفاءات للخطر. وأوضح مكتب التقييم المستقل أن نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية تتطلب المزيد من الوقت والاستثمار في البداية وأنه يتعين وضع ذلك في الاعتبار عند تصميم المشروعات. كما أن هناك حاجة إلى المثابرة والقدرة على التحمل، وهما صفتان يتسم بهما الصندوق، على النحو الذي اعترفت به العديد من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. كما اتخذ الصندوق خطوات لمعالجة التأخيرات في الموافقة على المشروعات من خلال التمويل المسبق لأنشطة بدء التشغيل لضمان استمرار الزخم من التصميم وحتى التنفيذ.
- 20- وطلب الأعضاء المزيد من التفاصيل عن الدروس المستفادة فيما يتعلق بالشراكات مع وكالات التعاون الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية التي يمكن أن تكون مفيدة للأنشطة المستقبلية في هذا المجال. وأوضح مكتب التقييم أن نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية تتطلب نهجاً مرحلياً. وهناك شراكات قائمة - على سبيل المثال مع البنك الدولي - ولكن منذ انتقال الصندوق نحو الإشراف المباشر، أصبحت هذه الشراكات أضعف.
- 21- وسأل الأعضاء أيضاً عن موضع التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية في الاتجاه الاستراتيجي للصندوق المتمثل في تنفيذ عمليات أقل عدداً وأكبر حجماً، لأن هذا الأسلوب يمكن أن يعيق اتباع نهج من أسفل إلى أعلى قائم على الطلب. وأوضحت الإدارة أن النهج البرنامجي في العمليات يتضمن العديد من الجوانب، من بينها التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية. ولن تؤثر العمليات الأوسع نطاقاً التي يتوخاها الصندوق تأثيراً سلبياً على نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية؛ وفي الواقع، فإنها يمكن أن تتيح مزيداً من الوقت للانخراط بشكل مفيد مع المجتمعات المحلية.
- 22- وعند النظر في النتائج التي تفيد بأنه كان هناك تركيز أكبر على سلاسل القيمة مقارنة بالتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية في الماضي القريب، أوضح مكتب التقييم المستقل والإدارة أنه لا ينبغي النظر إلى نهج سلسلة القيمة ونهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية على أنها متناقضة وأن هناك أمثلة على نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية في مشروعات سلسلة القيمة والعكس صحيح. وقد أتبع نهج تسلسلي في عدة حالات. وترتب على ذلك أولاً تهيئة بيئة تمكينية داخل مجتمع محلي وتطويرها فيما بعد إلى نهج سلسلة القيمة.

23- ولاحظ الأعضاء أهمية الحكومات المحلية في نجاح مشروعات التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية والحاجة إلى تعزيز تمكين المرأة، وتطوير الملكية المؤسسية للتنمية التي توجهها المجتمعات المحلية وزيادة بروزها. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لعمل الإدارة بالتوصيات وأعربوا عن سرورهم لرؤية أن العمل قد بدأ بالفعل على متابعتها.

24- واقترح أحد الأعضاء أن يضع الصندوق مبادئ توجيهية وأن يعطي التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية دوراً أكثر مركزية في الهيكل البرنامجي للصندوق، مما يعزز الروابط بالتدخلات المتعلقة بتغير المناخ التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة والعمليات الشعبية. وأكدت الإدارة أن نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية أدرجت في الاستراتيجيات في العديد من المجالات بما في ذلك الاستهداف والشعوب الأصلية والبرامج الخاصة للحالات الهشة. وقد أدرجت أيضاً في إطار تعليقات أصحاب المصلحة الذي تمت الموافقة عليه في الفترة الأخيرة.

25- وسعى الصندوق إلى تهيئة بيئة تمكينية لمواصلة إدماج نهج التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية في البرامج القطرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل الإدارة أيضاً على ترتيبات تنفيذ آلية التمويل الجديدة للصندوق: برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وستضم هذه الترتيبات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين والبلديات. ويمكن أيضاً استخدام آلية صندوق التنمية المجتمعية للسلع العامة المتعلقة بالتأقلم مع تغير المناخ، مثل استعادة الأراضي المجتمعية، أو خطط الري في القرى أو جمع مياه الأمطار أو إدارة مستجمعات المياه. كما يمكن للروابط بين أطر التنمية المجتمعية وهيكل الحكومة المحلية أن تعزز الاستفادة في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.

البند 5 من جدول الأعمال: ورقة النهج: التقييم المواضيعي لمساهمة الصندوق في تأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ (EC 2020/108/W.P.4)

26- رحب الأعضاء بورقة النهج وسلطوا الضوء على أهمية الموضوع وحسن توقيته لأنه يتناول مسألة بالغة الأهمية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، أعرب الأعضاء عن تقديرهم للهدف والنطاق والمنهجية المقترحة، وأشاروا إلى إمكانية استفادة الصندوق والدول الأعضاء بشكل كبير من نتائج التقييم.

27- وانتقل الأعضاء إلى مسألة التقييم الشاملة الأولى: أثر تدخلات الصندوق على قدرة المستفيدين على التأقلم مع تغير المناخ. واقترح إجراء تقييم لقدرة الصندوق على تحديد حلول التكيف واختبارها وتكرارها وتوسيع نطاقها، ولا سيما الحلول القائمة على الطبيعة وحلول الإيكولوجيا الزراعية التي ثبت نجاحها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقيم التقييم إلى أي مدى كان استخدام سياسة المنح فعالاً في دعم تأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ. وأكد مكتب التقييم المستقل أن توسيع نطاق الممارسات الناجحة وتكييفها سيكون جانباً أساسياً من التقييم وسينعكس في أسئلة التقييم. وعلاوة على ذلك، سيتم اختيار عينة من المنح ذات الصلة بالتأقلم مع تغير المناخ وتحليلها.

28- وفيما يتعلق بالمسألة الشاملة الثالثة وهي قدرة الصندوق على التصدي للتحديات القائمة والمتوقعة، أشار الأعضاء إلى أن التقييم ينبغي أن يقيم خبرة الصندوق الداخلية، ولا سيما في ضوء المناقشات الجارية بشأن الاستثمار الموجه لتنمية القدرات. واقترحت الإدارة عدم النظر إلى الخبرة الداخلية في حد ذاتها، ولكن إلى الخبرة حيث توجد أيضاً نظراً للاختلافات الإقليمية في الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

29- وسأل أحد الأعضاء عما إذا كان من المناسب إدراج نظرية تغيير في ورقة النهج في هذه المرحلة. وأشار إلى أن مقترح نظرية التغيير ينبغي أن ينبع بدلاً من ذلك من التقييم نفسه، بمجرد توفر الاستنتاجات. وأوضح مكتب التقييم المستقل أن هذه المحاولة الأولى لوضع نظرية تغيير ستعمل بمثابة مرجع أولي وسيتم تناولها بمزيد من التفصيل وتحسينها أثناء عملية التقييم.

30- وأثار الأعضاء شواغل بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على الجدول الزمني نظرا لأنه من المتوقع إجراء 10 دراسات حالة في هذا التقييم وستكون قائمة على زيارات ميدانية. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن الجدول الزمني وضع قبل تفشي كوفيد-19. وأقر مكتب التقييم المستقل بالتحديات ذات الصلة وأشار إلى أنه سيعود إلى اللجنة إذا تطلب الأمر إدخال تعديلات على الجدول الزمني أو الزيارات الميدانية المقررة.

31- والتمس الأعضاء توضيحا بشأن الفرق بين التقييمات المواضيعية والتقييمات المؤسسية. وأوضح مكتب التقييم أنه في حين أن المنهجية ومقاييس التقييم هي نفسها، فإن التقييمات المؤسسية ينبغي أن تركز في المستقبل على تحليل العمليات أو السياسات المؤسسية في حين سنتناول التقييمات المواضيعية موضوعا معيناً أو قطاعاً معيناً أو ممارسة إنمائية معينة. وبالتالي، سنتظر التقييمات المواضيعية في النتائج المتعلقة بالعمليات والمشروعات والميدان والاستراتيجيات المؤسسية على حد سواء ولكنها لن تركز على الاستراتيجيات المؤسسية. ويجري استكشاف هذا النهج في سياق تنقيح مزيج منتجات مكتب التقييم المستقل، على النحو الذي أوصى به استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق.

32- وطلب الأعضاء أن يشمل التقييم نتائج التقييمات السابقة مثل التوليفة التقييمية بشأن التنمية التي توجهها المجتمعات المحلية. وأكد مكتب التقييم المستقل أن التقييم المواضيعي سيستند إلى نتائج واستنتاجات التقييمات الأخرى، بما في ذلك تقييمات أداء المشروعات وتقييمات الاستراتيجيات والبرامج القطرية والتقييمات المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيستكشف التقييم المخاطر المناخية السابقة والحالية، وإلى أقصى حد ممكن، المخاطر المتوقعة أو التهديدات المترابطة التي تواجه بعض البلدان.

33- وأكد الأعضاء أهمية الالتزام بالمفاهيم والتعاريف المعترف بها دولياً فيما يتعلق بالتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وأوضح مكتب التقييم المستقل أن جميع التعاريف المتعلقة بالتأقلم مع تغير المناخ مستمدة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويشار إليها في الحواشي. وأكد المكتب أيضاً أن خطط التكيف الوطنية ستؤدي دوراً هاماً في تقييم مساهمة الصندوق في جهود التأقلم مع تغير المناخ على المستوى الوطني.

34- واقترح أحد الأعضاء النظر في أفضل الممارسات على المستوى الدولي. ورد مكتب التقييم المستقل بأن أفضل الممارسات لجميع الوكالات ستؤخذ في الاعتبار وليس أفضل ممارسات المؤسسات المالية الدولية فقط. وستقدم المزيد من المعلومات عن استخدام الأدوات المنهجية في تقرير التصميم.

35- وطلب أحد الأعضاء توضيحا بشأن التقييم الذاتي الذي تجريه الإدارة لإرشاد هذا التقييم. ورد مكتب التقييم المستقل بأنه كما كان الحال في بعض التقييمات المؤسسية السابقة، ستجري الإدارة تقييماً ذاتياً لأدائها فيما يتعلق بموضوع التقييم ثم ستناقش النتائج في حلقة العمل المتعلقة بالتصميم. وسيتناول التقييم الذاتي المسائل التي تم الاتفاق عليها مع مكتب التقييم المستقل وأي بنود إضافية تود الإدارة مناقشتها.

البند 6 من جدول الأعمال: مناقشة الاختصاصات المنقحة للجنة التقييم

36- أعرب الأعضاء عن تقديرهم للتقديرات التي أدخلت على اختصاصات لجنة التقييم، مشيرين إلى أنها تعكس المناقشات التي جرت في الاجتماع غير الرسمي للجنة في يناير/كانون الثاني 2020.

37- وأشير إلى أن التقديرات أجريت استجابة لتوصيات استعراض الأقران الخارجي. كما أوصى استعراض الأقران بتنقيح سياسة التقييم واستعراض مزيج المنتجات في التقييم المستقل والتقييم الذاتي. وتم تسليط الضوء على الروابط المتبادلة بين هذه الوثائق وتم التأكيد على الحاجة إلى النظر في الحزمة بأكملها كأداة كاملة متشابكة.

38- وفيما يتعلق بأمانة لجنة التقييم، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن فهمه هو أن مكتب السكرتير يقوم بدور أمانة اللجنة. وتتبع علاقة مكتب التقييم المستقل بلجنة التقييم من استقلاليته وخط إبلاغه المباشر للمجلس التنفيذي من خلال اللجنة.

39- وذكرت الإدارة بنتائج استعراض الأقران الخارجي فيما يتعلق بالتسيير، فأشارت إلى الحاجة إلى ضمان أن تركز لجنة التقييم على كل من التقييمات المستقلة والتقييمات الذاتية، وأن دور الأمانة ينبغي أن يضمن قدرا من الحيادية في هذا الصدد.

40- وكان هناك توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى أن يأخذ المجلس التنفيذي بشكل أكبر بالتوصيات الناشئة عن مداوات اللجنة. وتحظى الاقتراحات المقدمة من الأعضاء بشأن كيفية تناول هذه المسألة بالترحيب.

البند 7 من جدول الأعمال: مشروع خطة العمل المنقحة لتنفيذ الإجراءات والتوصيات الرئيسية لاستعراض الأقران لوظيفة التقييم في الصندوق (EC 2020/108/W.P.5)

41- رحبت اللجنة بمشروع خطة العمل المنقحة. فقد كان جيد التصميم وشاملا، وكان توفيت العناصر المختلفة وتسلسلها معقولين.

42- وعلى وجه الخصوص، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لشمولية النهج، الذي يتوخى تنظيم ندوة غير رسمية في مايو/أيار حيث يمكن للجنة مناقشة سياسة التقييم، والاختصاصات المنقحة ومزيج المنتجات الجديد لمكتب التقييم المستقل. وتم الترحيب بنهج مماثل لمزيج منتجات التقييمات الذاتية، المتوخى مناقشة مذكرة بشأنه في دورة أكتوبر/تشرين الأول.

43- وطلب الأعضاء خارطة طريق لاستيعاب جميع الإجراءات الواردة في الخطة وطلبوا توضيحا بشأن عملية الموافقة على سياسة التقييم وعلى نطاق وشكل الاستراتيجية المتعددة السنوات، مقارنة بالخطة الإشارية للسنتين التي تستعرضها اللجنة كل سنة. وأكد مكتب التقييم المستقل أن المجلس سيوافق على سياسة التقييم. وتمشيا مع أفضل الممارسات، سٌجري لجنة من خبراء التقييم الدوليين استعراضا للسياسة قبل موافقة المجلس عليها. وفيما يتعلق بالاستراتيجية المتعددة السنوات، أفاد مكتب التقييم المستقل بأنها ستغطي أفقا زمنيا أطول، وستكون أكثر تفصيلا وستستفيد من المشاورات الأوسع مع كل من اللجنة والإدارة. وستستمر الموافقة على ميزانية مكتب التقييم المستقل على أساس سنوي.

البند 8 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

(أ) تطبيق الأجهزة المتنقلة Leaf

44- رحبت اللجنة بتطبيق الأجهزة المتنقلة الجديد Leaf المصمم للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. ومن شأن التطبيق أن يعزز شفافية عمليات الصندوق، و يتيح الوصول إلى تقارير مكتب التقييم المستقل بشكل أسهل. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للخاصية المتعددة اللغات للتطبيق وأشاروا إلى أنهم يتطلعون إلى استخدام التطبيق وتقديم تعليقات إلى مكتب التقييم المستقل.

(ب) جدول الأعمال المنقح للجنة التقييم في عام 2020

45- تطلب جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2020 المواءمة نتيجة التنقيحات الأخيرة التي أدخلت على مشروع خطة العمل لتنفيذ الإجراءات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير استعراض الأقران. وكانت التغييرات الرئيسية على جدول الأعمال هي:

- إرجاء أربعة بنود من الدورة التاسعة بعد المائة إلى الدورة الحادية عشرة بعد المائة للجنة التقييم: سياسة التقييم؛ واختصاصات لجنة التقييم؛ والتحديث والتبسيط الشاملان للعمليات والإجراءات الداخلية

لمكتب التقييم المستقل؛ ومذكرة مكتب التقييم المستقل بشأن مزيج المنتجات. كما سيتم تقديم السياسة والاختصاصات المنقحة إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2020.

● إدراج مذكرة بشأن استعراض منتجات التقييم الذاتي على جدول أعمال الدورة الحادية عشرة بعد المائة للجنة التقييم.

● ستعرض الاستراتيجية المتعددة السنوات المقترحة لتنفيذ سياسة التقييم على لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2021 وعلى المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2021. وتمشيا مع هذا التغيير، سيُقدم دليل التقييم إلى اللجنة لاستعراضه في مارس/آذار 2022 ولإستعراض المجلس في أبريل/نيسان 2022. وستعرض اتفاقية التنسيق على لجنة التقييم والمجلس في سبتمبر/أيلول 2022.

46- وطلب الأعضاء من الأمانة تنظيم دورة غير رسمية لمناقشة كيفية تحسين عملية تقديم توصيات اللجنة إلى المجلس التنفيذي. وستقوم الأمانة، بتوجيه من الرئيس، باتخاذ الترتيبات اللازمة وإبلاغ اللجنة وفقا لذلك.

اختتام الدورة

47- وافقت اللجنة على صياغة رسالة تقدير للسيد Oscar Garcia، المدير السابق لمكتب التقييم المستقل، لقيادته على مدى السنوات الست الماضية وإبداء امتنانها لمهنيته وإسهاماته الهامة في عمل لجنة التقييم.

48- وتم تذكير اللجنة بأن مسودة المحاضر ستوزع على الأعضاء لإبداء تعليقاتهم عليها.

49- وشكر الرئيس المشاركين على مساهمتهم في المناقشات وعلى اختتام الدورة في الوقت المحدد.